

ع ١٧٦



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه ع ١٧٦

مكتبة
المعهد
الاسلامي
باصطاد
القدس

مكتبة
المعهد
الاسلامي
باصطاد
القدس

٢٧١

١٨٨٩

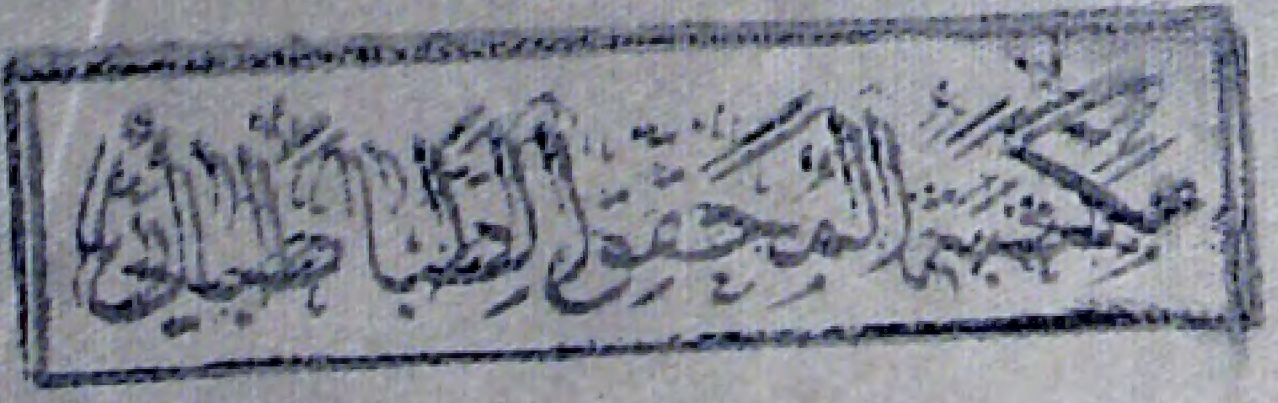
٢٩٨٩

١٧

١٢٨



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه ١٧٦/ع



٢٧٢٤

٥٩٢٣

٣١٢٨



بنیاد محقق طباطبائی

نسخه ۱۷۶/ع

مجموعه شمس و خورشید

مرحوم آقا میرزا محمد باقر و آقا میرزا محمد تقی
رب الفخر عبد الله بن محمد تقی المجلد

المسائل الطبرية

تصنيف الامام العامل الورع الاوحد الفاضل

المحقق فريد عصره ووحيد دهره الموفق السلف

الفقيه مفتي الفرق نجم الدين ابي القاسم جعفر الجرجاني

الحلي قدس الله روحه



۱۲۸۲
اصفهان

مكتبة آية الله العظمى
المرجع



کتابخانه مرکزی



بنیاد محقق طباطبائی

نسخه ۱۷۶/ع

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله على ما أجزل من عطائه واسبل من غطفانه والصلوة
على سيدنا محمد أكرم أصفياه وأعظم أنبيائه وعلى أفضل خلقه
والكل أوصيائه وعلى الطاهرين من عترته وأبنائه فإني مجيب عما سأل
الامام الفاضل الكامل سيد الدين محمد بن الامام الكامل زين الدين
على الخواري أسبغ الله عليه سمول الآيه وعموم نعمانه وأمتعنا بطول بقاءه
وانتظام علايته تابع ترتيبه في إيراد المسائل مقتصرًا على الفاطمة فاتها
عقائل الفضائل المسئلة الأولى ما قوله فممن باع عقارًا من آخر إلى
أجل مسمى شرط رد الثمن في اليوم الذي ينقضي به الأجل المضروب كان عليه
أن يرد ذلك العقار إلى البائع فلواتي البائع بالثمن قبل حلول الأجل
على المشتري أن يأخذ الثمن ويرد العقار ويرد للعقار لا وهل هذه
الصورة هي مع الوفا الذي هو في الكتب مפור وهل بينه وبين بيع
الخيار فرق وإن شرط المشتري على البائع لا يراد العقار إلى آخر يوم من

الأجل المضروب أيقع هذا الشرط ويجب على البائع أن يصير إلى ذلك اليوم أم لا
فالمسئول أن يبين ذلك بيانًا شافيًا غير مقتصرين على مجرد لا ونعم الخ
بحرزان يشترط البائع مدة الخيار الفسخ وإعادة الثمن بحيث تكون تلك
المدة طرفًا للخيار وبحرزان يعين لرد الثمن واستعادة وقتا معينة
بحيث ينقص الخيار بذلك الوقت حسب ويدل على جواز الأول أنه
بيع يتعلق به مصلحة المتبايعين ولم يرد الشرع منه فيجب العمل بتحصيلا
لتلك المصلحة وما رواه سعيد بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت
بيع على أهل السواد ونحو الثمن إلى سنة ونحوها ويكتب لنا الرجل كتابا
على داره أو أرضه ونحوه أن جاء بالثمن إلى أجل بيننا وبينه
أن يرد الشراء فإن جاء الوقت ولم يأتنا بالدرهم فهو لنا قال أرى أنه لك
أن لم يفعل وإن جاء بالمال للوقت يرد عليه ورواية اسحق بن عمار عن
أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بهذا أن جاء بتمنها إلى سنة ردّها
وهذا يدل عليه على أنه جعل السنة طرفًا للخيار لأنه جعل نهاية للسنة
غاية لا لفقضاء الخيار أما الصورة الثانية فهي أن يشترط الثمن و
إعادة الملك وأخر يوم من السنة أو الشهر أو العاشر مثلاً بحيث لا
يكون له رد إلا في ذلك اليوم فهو أيضا جائز لأنه شرط مباح ليس
بمناف لمقتضى الدليل فيثبت عملاً بقوله عليه السلام المؤمن عند

۵۱۱

شروطهم ففي الصورة الاولى اذا اتى البائع بالثمن في اى وقت كان
 من المدة وجب على المشتري قبضه واعادة المبيع وفي الثانية لا يجب
 قبض الثمن ولا الاعادة الا في ذلك الوقت بعينه والظاهر ان الصور
 الاولى هي المشار اليها الا في كتب اصحاب المسئلة الثانية ما قولهم
 من يبقى باخر الى حاكم جابر بن له مالا او عنده ودبعة فاخذها ^{الظالم}
 بسعايته ولم يتمكن المظلوم من مطالبه الظالم الجواب لا يضمن
 التبايعي المال بل ضمانه مختص لظالم بالتايبض له لانه مباشر غصبه وعلى ^{اليدين}
 ما اخذت ولا فرق في ذلك بين كون الظالم مسلما او كافرا لان سبب
 الضمان فيها واحد وهو القبض عدوانا المسئلة الثالثة اذا ^{شكك}
 في ايلاف بهيمة لثالث او في التقرف فيها بغير اذنه فتلقت لصاحبها
 يطالب كل واحد منهما بنصف الثمن او يطالب احدهما بزيادة عن الآخر
 او يطالب ايهما شاء بتمام الثمن الجواب اما اذا التفتاها بالضمان عليهما
 بالسوية وليس له مطالبه احدهما بالثمن تاما ولا مطالبة احدهما
 بزيادة عن الآخر لان الايلاف سبب الزمان وقد اتفقا فيه فيجب
 التادي في لازمه اما لو تصرفا فيها من غير اذن المالك فتلقت في
 يدهما بجنايتهما او بجناية ثالث او بسبب من قبل الله سبحانه فلما ^{لكن}
 الزامهما بثمن واحد وله الزام كل واحد منهما اما الزامهما فلتساوي ^{يهما}

اثان م

ما ويكفي في سبب الزمان واما الزام من شاء بجملة الثمن فلا ان الغيبة
 سلب في الضمان وهي متحققة من كل واحد فيتعلق به الضمان ثم ان
 اخذ منهما فلا بحث وان اخذ من احدهما جملة الثمن رجع المأخوذ
 منه على الآخر بالنصف كالواحد من احدهما الغصب ثم غصب الآخر
 والتلف فان الاول لو غرم لصاحبها رجع على الآخر المسئلة الرابعة
 اذا اشترى المعصوب مع علمه بذلك فقد اورد الاصحاب في الكتب ^ص
 اذا اخذ المعصوب لم يرجع المشتري بالثمن على الغاصب فهل يحل ^{للفاسد}
 ما اخذ ام يجب رده على المشتري الجواب الوجه انه لا يحل للفاسد ^ص
 التقرف فيه ولا يملكه يجب رده على المشتري اما انه لا يحل ^{فللقول}
 تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ولما رواه سليمان بن قيس
 الهذلي عن علي عليه السلام من تناول الدينار من غير حله ملك
 ولقول العكرى عليه السلام لا خير في تبيسه حرام ولا يحل استعماله او
 انه يجب واما انه يجب رده مع بقاء عينه اذا استعاد المعصوب
 منه والعين المعصوبة والتمس المشتري ولان العقد لم يفسد
 الملك لانه فاسد فيبقى على ملك المشتري فيكون له انتزاعه لقوله
 عليه السلام الناس سلاطون على اموالهم ولقوله عليه السلام لا يحل مال امرئ مسلم
 الا عن طيب نفس منه ولقوله عليه السلام حرام كله ماله ودمه

وعرضه لا يقال علم المشتري بالغيبية مع ابتياعه له اياحه لئلا يمنع
الملازمة بان نقول التسليم ليس على الاطلاق بل في مقابلة العوض
للمحرم لان مشتري المحرم مع معرفته بالتحريم لا يكون مبيحا للثمن وكذا
كل محرم مع علم المشتري بتجريمه وقيل لو كان تعرف البائع في الثمن حراما
لكان للمشتري الرجوع فيه لاجتماع وجهين احدهما وهو الحق
التزام ذلك فان الدلالة على المنع من استعادة الثمن مفقودة
والذي ينكر هذا من الاصحاب اثنان اولئك مجتهدون في ما ذكره
من حجة عقلية او نقلية ومع خلوة لك من الحجة من النقل
عن الامة يكون التمثل به مجارفة فالتمثل به يقتضيه الاصل
اولى من اتباع الواحد والجمعة من الاصحاب من غير وقوف على
الحجة الثاني لو سلمنا جدا انه لا يرجح لم يلزمه الاباحة لاحتمال ان
يكون المنع من استعادة الثمن عقوبة للمشتري هذا ان ثبتت حجة
بالمنع من الاستعادة ثم نقول المنع من استعادة الثمن التالف في
يد البائع اغاصب بعد استعادة العين المغصوبة لا يقتضي المنع من
استعادته مع بقاءه فلعل المنع مع تلفه بمعنى ان المال اذا رجع
العين المغصوبة من المشتري لم يلزم البائع اعادة العوض عن الثمن بعد
تلفه لان قبضه له عن اذن المالك اما ان كانت العين قائمة

فللمشتري انتزاعها لانها عين ماله المسئلة الخامسة للمرأة ان تمتع
عن الزوج قبل الدخول حتى تقبض مهرها كذا فان انقضت مدة في الانتفاع
ايجب على الزوج النفقة في تلك المدة ام لا الجواب في هذه المسئلة خلوة
فاكثر الاصحاب على ان لها ان تمتع حتى تقبض مهرها وقال الشيخ
ابو جعفر الطوسي رحمه الله في المبسوط ينصب عدل ويؤم الزوج
بتسليم المهر اليه فاذا سلم امرها بتسليم نفسها والقول الاول اظهر فعلى
الاول ان كان الزوج مؤسرا تسقط نفقتها ان دفع المهر واجب و
هو ملي سكون هي ممكنة من نفسها لانها عطففت التسليم على ادائها ما هو ^{لست}
عليه وهو ممكن منه فيكون الاخلال بالاستمتاع من طرفه لا من طرفها
فلا تسقط نفقتها وان كان عاجزا عن المهر فلا نفقة لانه غير ممكنة
من وجوب النفقة مشروط بالتكليف وعلى القول الثاني ان امتنع
من تسليمه الى العدل فلما النفقة لا تمتنع الاستمتاع منه فان سلم
فامتنعت حتى تقبض فلا نفقة لها لانها ناشرا المسئلة السادسة
او رد الاصحاب انه يجب لكل طواف ركعتان ثم قالوا ان فعل الطواف
اشواط ثم ذكر اضاف اليها ستة اخر ليكون له طوافان فكيف
هذا وعليه لكل طواف ركعتان يصلي بعد ذلك اربع ركعات ام
ركعتين ام يقطع عنه الجواب العمل على ان الزيادة في الطواف الواجب

عدا تبطله وسهوا لا يبطله فاذا طاف ثمانية سهوا اتمها بسة فاذا اكمل
اربعة عشر فهو بالخيار ان شاء صلى اربع ركعات لكل طواف ركعتان
وان شاء صلى ركعتين للطواف الاول ثم يسعى فاذا اكمل سبعة رجع الى المقام
فصلى فيه ركعتين للطواف الثاني يدل على الاولى رواية ابي كهمس قال
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي فطاف ثمانية اشواط قال ان ذكره
قبل ان ياتي الركعتين فيقطعه وقد اجزاعته وان لم يذكر حتى يبلغه فليتم
اربعة عشر شوطا وليصل اربع ركعات ومثله روى معاوية بن وهب
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان عليا طاف ثمانية فراد ستة ثم رجع
اربعة ركعات ويدل على الثاني رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
قال ان عليا عليه السلام طاف طواف الفريضة ثمانية فزل سبعة وثني
على واحد واصل اليه ستة ثم صلى ركعتين خلف المقام ثم خرج الى
الصف والمروة فلما فرغ من السعي بينهما رجع فصلى ركعتين والعمل
على الاحيزة اولى لان فيها تقصيلا للمستلة السابعة اذا كانت
الزكاة انما تجب بعد اخراج الموانات فان رزق ما يسقى بالغرب و
الدوالي وما يسقى بالسبح ولم يقيد هناك نصف العشر مع ايها بعد
اخراج مؤن الغروب والدوالي هل لنا الى الفرق سبيل سوى النفس
الظاهر الجواب لا ريب ان مستند الفرق له النصوص الشرعية

لكن الحكمة فيه تلزم مواضع التحفيف تلزم مواضع الكلفة فان اخراج
مؤونة التواضع لا تنزل كلفة ما يبذل الا صلاحها وما يتعلق بها و ذلك
مشقة ينفرد بها صاحب الناصح فيكون التحفيف في قدر الواجب في
النصاب لما يحمله صاحب الناصح من كلفة البذل وتولي الاصلاح والا
حتياج الى المساعدين الذين لا يحتاج اليهم في السايح وشبهه المسئلة ^{من} الثا
هل يحرم على الجنب والحائض قراءة سورة الارب التي فيها الغريم والحرم
عليها قراءة موضع السجود فان كلام المرتضى رحمه الله يفوح منه
ان المحرم عليها قراءة موضع السجودات وكلام غيره على الاطلاق الجواب
اما فتوى الاصحاب فمخرجة بتجريم قراءة السورة باجمعها قال المفيد ^{رحمه}
في المفتحة لا بأس ان يقرأ من القرآن ماشا ما بينه وبين سبع آيات الا
اربعة سور منه لا يقرأها حتى يتطهر وقال في كتاب الاعلام فيما يجزى
للحائض والنفساء والجنب انفتحت امامية على ان لمن ذكرنا ان يقرأ
من ^{القرآن} ماشا بينه وبين سبع آيات سوى اربع سور فانه لا يجوز ان يقرأ
منها شيئا الا وهو على خلاف حاله من الحدث وانتقاله الى الطهارة و
هي سورة لقمن وحج السجدة والجم و اقر باسم ربك وقال المرتضى في
المصباح وله ان يقرأ من القرآن ماشا الا السور الارب التي تقتضي
عزائم السجود وهذا صريح بالمنع من التراجع وكل موضع يكون لفظه

محمداً يحمل على هذا المسئلة التاسعة اذا الجاه طام الى الخروج الى السفر بان
قتله او اسره او هده بالقتل فخرج معه هل عليه قصر الصلوة والصيام ام لا
وهل فرق بين ذلك وبين ما امره بالخروج الى البلد القلاني لقضاء
حاجة له والمسافة مسافة التقصير فانه قد قيل هذا يجب عليه التقصير لو جاز
الخروج دفعا للمصرة اما هناك فانه غير مختار للسفر عليه التقصير في ذلك
ام لا الجواب نعم يجب عليه التقصير في كل واحد من الفرضين وليس بينهما فرق
في وجوب القصر لكن يشترط في الاول ان يعلم او يغلب ظنه ان المقيد له
قاصد مسافة وانه لا يمكنه من المفارقة ولو لم يحصل ذلك في نفسه
وجوز اطلاقه من دون المسافة اذا امكنه الفرار فانه لا يجوز القصر
على هذا التقدير ولو تطاول به السفر لاق من شرط التقصير مسافة
وكانت حاله مع الشك جارية مجرى من تبع ابقا او بعيرا شاذ المثل
العاشرة اذا كان الطريق مخوفاً وخرج الى بعض مشاهد الامنة عليهم السلام
او الحج هل عليه الاتمام او القصر وهل يتي في ذلك سفر معصية ام يعتبر
ذلك بعزم المسافر وقصده فانه ان قصد الطاعة في ذلك السفر كان
سفر طاعة وان كان قصد المعصية كان سفر معصية ام يعتبر كلا الامر
يعني ان يقصد الطاعة وان يكون الطريق غير مخوف حتى يكون السفر
طاعة الجواب لا يجوز السفر مع ظهور اماره الخوف مثل الخوف من

من القتل والجراح او نهب الاموال والازواد التي تحت ثقلها العطب و
لوسافر والمحال هذه كان عامياً وكان السفر معصية ولم يجز له الترخص
بالتقصير وان قصد الطاعة بل يخرج السفر بذلك عن كونه طاعة ولا يقع
قصد التطوع والتحرز من الضرر المظنون واجب فكيف ما يعلم فادالا
يخلص السفر من كونه معصية الا مع غلبة الظن بالامن او بتجربته تجوز
غير مرجوح اما كونه طاعة فليس شرطاً في التقصير بل يكفي كونه مباحاً ليس
بقبح المسئلة الحادية عشرة للفقهاء الشيعة والعلويين من مسائل جتهم
ان ياخذوا من سهم الامام قدس جتهما افتوا في ذلك بتجديد الكلام
الجواب مقتضى الدليل تحريم ذلك لانه تصرف في مال الغير وهو منفي عقداً و
شريعاً وروى ابو بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول من اشترى
شيئاً من الخمر لم يعذره الله اشترى بما لا يحل له لكن ترك العمل بالطواف
الممانعة من التصرف في مال الغير بما دوى من اباحة المنافع والمتاجر والميراث
ومعنى المنافع ان يشتري الانسان امته ويتزوجها وفيها الخمر وهي الامام
بتقدير ان يغنمها الغازون بغير اذنه على ما روى فانه يحل للمؤمن
وطؤها ولم يرد خمسها لتطيب منا كحصر اما اولاً فبنا اتفاق الاضحا
واما ثانياً فبما روى ابو خديجة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأل
رجل عن القروح فقالت انما سالك خاد ما ينزها او امرأة يتزوجها

او ميراثا او تجارة فقال هذا الشيعة حلال الشاهد منهم والغائب والحي
 والميت ومن يولد منهم الى يوم القيمة ^{نص} لهم حلال امان الله انه لا يخل
 لمن احلنا له لا يقال قد ورد ما يعارض ذلك مثل قوله ما انفكنا
 ان كلفناكم ذلك اليوم والجواب الترجيع لجانب الحظر عملا للدولة
 القاطعة القرآنية والعقلية المانعة من التعريف في مال الغير الا بضر
 منه او يحل الاذن على ما وقع الاتفاق عليه وهي المنافع والمتاجر
 والميراث ولو ضيقنا قلنا الاذن في الاخبار التي تشير الى اليأس
 باذن ذلك الامام في ذلك الوقت تمسكا بظاهرها اما فقهاء الثمانين
 المستحقين للخمس فاذا لم يحصل لهم تقدير الكفاية من مستحقهم جازا
 يتم لهم وهذا اختيار الشيخ المفيد رحمه الله في الرسالة الغريبة اما
 الاكثر من قالوا بالمنع ويدل على ما اختراه رواية حماد بن عيسى قال
 رواه لي بعض اصحابنا ذكره عن العبد الصالح وساق الحديث الى
 قوله يقسم الوالي بينهم على الكفاية والسعة ما يستغنون به في ستم ثمان
 فضل منهم شئ فهو للوالي وان عجز كان على الوالي ان ينفق من عنده
 بقدر بقدر ما يستغنون به وانما صار عليه ان يمس نفسه لان له ما
 فضل عنهم وعند هذا القول اذا بنت وجوب الاتمام على الوالي فعند
 عدمه يتولاه الحاكم عند عنده بطريق النيابة لانه حق وجب عليه

في مال فصحت النيابة في اخراجه المسئلة الثانية عشرة لا يجوز لنا
 ان يشتري سبي الظلمة فلو وقع في ايدينا من ذراري مستحق السبي
 اما بان الجاشا الظلمة الى الخزيج معهم الى اعاد على من يتحقق السبي
 ومجاريتهم او حاربناهم على وجه الدفع عنا انملكهم حينئذ
 وهل لنا ان نبيهم وينتفع بهم وباموالهم الجواب نعم يجوز الانتقال
 باموال اهل الحرب وسبي ذراريهم وتملككم كيف امكن وصول ذلك
 اليها الا في زمان المهادنة لانهم في الحقيقة في لنا توصل المسلم
 الى تملككم كتملكه الى الاشياء المباحة في الاصل مثل الكلا والماء
 المسئلة الثالثة عشرة اذا كان على الانسان دين وليس له ما
 يقضى به ذلك الدين بل يستحب اما لانه لا يجب فلان وجوب
 قضاء الدين مشروط بالتمكن منه فلا يجب عليه تحصيل شرط الو
 كما يجب عليه اكتساب الزكوة للتصاب ولا اكتساب الزاد والراحلة
 للمحج وانما يجب تحصيل الا يتم انما يجب الذي استقر وجوبه ووقت القاء
 على ذلك الشرط كالطهارة للصلاة واما انه يستحب فلانه سعي لتفريغ
 الذممة من الاشتغال بالغير المسئلة الرابعة عشرة اذا جرح مكلف
 بحيث اشرف بذلك على اهلا كه انه ان يهب حق الدية والقصاص
 منه ام لا وان وهب ومات بذلك الجرح هل للورثة المطالبة ام بذلك



بنياد محقق طباطبائي

يجب عليه كسب ما
 يقضى به ام لا الجواب لا
 يجب عليه اكتساب ما
 يقضى به الدين

وكذا لو وصى الأيتام بالدية أو القصاص للورثة مطالبة ذلك
القاتل أم لا وإن لم يكن له ذلك اعتبر الدية من الثلث أم لا الجواب
نعم تقع مبة القصاص ودية الجرح والنفس ويكون ذلك ابراء لأنه
حق ثابت للمحتنى عليه ولو مات من بعد الجرح بعد مبة دية الجرح أو قضا^ص
كان نوارث إن كان عمداً إن قبض في النفس خاصة بعد أن يرفع
إلى الجراح دية الجرح الذي أبراه الميت منه وليس للورثة المطالبة
بقصاص الجرح ولا بديته مع ابراء الجرح للجراح ولو وصى له
بذلك صحت الوصية واعتبرت الدية من الثلث ولم يكن للورث
في ذلك اعتراض المسئلة الخامسة عشرة إذا لم يعلم أن عليه قضا
صلوة واجبة وتؤا قبل الوقت بنية الجواب جاهلاً بأن ذلك
لا يجوز وخرج الوقت فعلم كان عليه القضاء وعلم أن الوضوء قبل الو^{قت}
بدون أن يكون عليه القضاء لا يقع يجب عليه إعادة تلك الصلوة
ولو كان عليه القضاء ولكنه لم يعلم ذلك كان فرضه أن يتوضأ
بعد دخول الوقت بنية الجواب لا قبله أم لا يجب وعليه قضاء ذلك
وإن استمرت عادته عشرين بأنه كان يتوضأ للصلوة الواجبة
الموقتة قبل وقتها وينوى الجواب ولم يكن عليه في الظاهر قضاء
جاهلاً بأن ذلك لا يجوز مع أنه كان قادراً على أن يعرف ذلك فنبه

عليه الجب عليه قضا تلك الصلوات كلها أم لا يجب لا يجب لا قضا
أول الصلوة صلاحها ويقع الباقي الجواب الذي ظهر لي أن نية الوضوء
أو التذنب ليست شرطاً في صحة الطهارة وإنما يفتقر الوضوء إلى
نية التقرب وهو اختيار الشيخ أبي جعفر الطوسي رحمه الله في النهاية
ونية الدخول به في الصلاة وهو اختيار السيد المرتضى وإن الاحتياط
بنية الجواب ليست مؤثراً في بطلانه ولا ضافاً مضرة ولو كانت
غير مطابقة لحال الوضوء في وجوبه وندبه وما يقوله المتكلمون
من أن الإرادة تؤثر في حسن الفعل وقبحه وإذا نوى الجواب و
الوضوء مندوب فقد قصد إيقاع الفعل على غير وجهه كلام شمر
ولو كان له حقيقة لكان الناقص محطياً في بيته ولم تكن النية
مخرجة للوضوء عن التقرب به ولا عن القصد به للاستباحة
فاذا انقطعت تلك الفروع كلها وفتح الصلوات بتلك الطهارات على
التقديرات المسئلة السادسة عشرة لو احتلم من نهار من
رمضان ولم يغتسل من جبابته إلى الليل هل يجب عليه قضا
ذلك اليوم أم لا الجواب لا يجب عليه القضاء لأن الاحتلام
غير مقصود فلم يؤثر في الصوم والبقاء على الجبابرة بعد انعقاد
الصوم غير مؤثر فيه عملاً بالأصل المسئلة السابعة عشرة هل

يجوز هبة أم الولد أم لا الجواب لا يجوز هبة أم الولد ولا الوصية
 لها ولا غيره ذلك من وجوه الانتسالات ما دام ولدها باقيا لا
 كما قيل في ثمن رقبتهما إذا لم يكن وفا لا منها ووجه المنع إجماع
 المسلمين فإنه لا خلاف بينهم ولو جاز هبتها جاز للمستوجبين
 وهو منفي لا اتفاق المسئلة الثامنة عشرة كيف حكم الشك في
 صلاة الآيات وهل هي عشر ركعة أو ركعتان الجواب علم
 أن الركعة مقولة لا اشتراك على المرة الواجبة من الركعة لا تجلئة
 لواحدة الجالس والركبة لواحدة الركوب وعلى مجموع الركوع
 والسجود وليس من البعيد أن يقع الشئ الواحد لا اشتراك على الركبة
 وعلى بعض أجزائه ويدل ذلك على أن الركوع في صلاة الآيات
 والكسوف مسمى ركعة وجود ذلك في كتب فقهاءنا عند بعض
 المتأخرين ولا عبرة بانفراد ويدل أيضا على تسمية الركوع
 من صلاة الكسوف والآيات ركعة رواية زرارة ومحمد بن
 مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لا سالنا عن صلاة الكسوف كم
 هي ركعة وقال عشر ركعات وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال صلاة الكسوف عشر ركعات بأربع سجعات ومثله روى
 ابن أبي شيبة عن ربهط عنهما عيلما السلام قال الكسوف عشر ركعات

بأربع سجعات وقال المرتضى في التاثيرات وقد قال التاثير صلوة الكسوف
 عشر ركعات فقال المرتضى رضي الله عنه عندنا انها عشر ركعات
 فخالفه في العبارة وهذا يدل على تسمية الركوع الواحد ركعة
 أما الشك فإن كان بين الركعة الأولى المشتملة على خمس ركعات
 وبين الثانية المشتملة على الأربع بطلت الصلوة لأن الركعتين
 لا يجتمعان التهو كصلاة الصبح والسفر أما لو كان الشك في الركوع
 الواحد وان سمي ركعة فإن كان شكه وهو في محله لم ينتقل إلى القراءة
 التي بعده وإن كان انتقل ولو إلى القراءة وشك بسني عن أن في به
 ولم يثر الشك كما قلناه في الشك في الركوع في الفرائض الخمس المسئلة
 التاسعة عشرة إذا كان على المودوث دين وكان بعض الورثة حاضرا
 أو كانوا حاضرين وتصدى بعضهم لجواب الغريم فصالحه على عقاري أو
 الدين وحكم القاضي بذلك وأثبت صحته ومضت على ذلك مذة
 علم باقي الورثة بذلك وشكوتهم تلك المدة لهم أن يقولوا تنقذ
 الدين من أموالنا ولا نرضى تلك الصلحة وهل لهم أن يطالبوا ^{لعقار}
 والارتفاعات من حاصله الجواب نعم إذا كان العقار مباحا في
 الورثة فيه حصته كان لكل منهم كان لكل أن يطالب بحصته منه
 عدم المصالح وإن يطالبوا بالتناء الحاصل منه لأن الصلح لا يعنى

في الصلاة
 في الركعة
 في الركعة
 في الركعة

لا يعمل به المسئلة الثانية والعشرون اذا باشر الخمر بجسمه ثم صار
 خلا يكون طاهرا ام لا واذا مزجت الخمر بالخل ما حكمه وما ذكره
 ابن ادريس عليه معول لا الجواب الاقرب انها لا تطهر بالانقلاب
 والحال هذه لان نجاسة الكافر اغلظ في الحكم من نجاسة الخمر لان
 العصير اذا تجرب بان صار خمر اثم انقلب خلا طهر ولا كذا لو نجس العصير بملاقاة
 ثم صار خلا فانه لا يطهر ففرق ان الانقلاب يطهر النجاسة الخمرية
 ولا يطهر النجاسة الحاصلة بمباشرة الكافر وقد ثبت بالدليل
 الانقلاب الى الحلية مطهر من النجاسة الخمرية اجماعا فيكون ما
 عدا نجاسة الخمر باقية والخمر اذا مزج بالخل لم يطهر وهو قول علم
 الهدى ذكره في الانتصار لان عند ملاقات الخمر بالخل نجس بالخل
 قبل انقلاب ملاقات من الخمر فيستقر النجاسة لانه لم تعرض له
 خالصه مطهرة وقال الشيخ ابو جعفر الطوسي رحمه الله في النهاية و
 التمهيد واذا وقع شئ من الخمر في الخل لم يخل حتى تغمر تلك
 الخمرة شئ فاذا اصارت خلا طهر حيث ذال وهو ضعيف بفعله
 التي ذكرناها ولانه اذا حكم بنجاسة الخل عند الملاقاة لم يطهر
 استحالة ما وقع فيه الى الحلية لم يكن لتطهير انقلاب الخمر الجاهل
 عنه وجه وفي رواية عبد العزيز بن محمد عن الرضا عليه السلام قال

الكافر

كتبته اليه جعلت فداك العصير يصير خمر فيصب عليه الخل او شئ
 منه بغيره حتى يتميز خلا قال لا بأس به فتناولها الشيخ رحمه الله
 ومثلها بالتاويل الذي ذكره هذه الرواية ضعيفة السند
 وهي مكاتبة ولا يعطى الوثوق ثم اتانا طالب بصحة التأويل
 فانه لم يذكر على ذلك شاهدا بل ذكر مجرد اعتراف مستند فاذا
 العمل بما ذكره علم الهدى رحمه الله اولى وحسبنا الله ونعم
 الوكيل تمت والحمد لله على انعامه الشامل وافضاله الكامل

والصلوة على سيدنا ومولانا محمد النبي الاتي
 المبعوث بالبرهان الواضح صلى الله عليه وآله
 من مبلغ شقيق ناصح والله اعلم بالصواب



بنياد محقق طباطبائي

تلموها المسائل المصيرية تصنيف الشيخ الامام العامل
 العالم الفاضل المحقق المتوفى السلف فريد عصره ووحيد
 دهره مفتي الفرق نجم الدين ابي القاسم جعفر بن محمد الحسن سعيد
 قدس الله روحه ودمه

على الساكت وان حصر ولا يمتنع حكم القاصي عليهم ولو تطاولت المدة
الا ان يكونوا متنعين من تسليم الدين فقصي القاصي للغيريم فانه
يمضي عليهم باعتبار حكم الحاكم لا باعتبار صلح المصالح المسئلة العشر
المعتبرة في النية استحضار صورة الالفاظ المذكورة في الكتب في
الذهن ام استحضار العلم بمعانيها والقصد الى ذلك مثلا يستحضرا
امور اربعة تعبر تلك الصلوة والوجوب والاداء والقربة سواء
تقدمت تلك المعاني او تاخرت في الاستحضار في ذهن ام
المعتبر استحضار صور تلك الالفاظ مرتبة ولو ذكر الالفاظ
في الكتب باللسان مع استحضار معانيها في ذهن قاصدا الى
ايقحام لا الجواب المعبر استحضار المعاني الاربعة لا الالفاظ
وهو ان يقصد الصلوة المعينة ويستحضر كونها واجبة وكذا الباقي
ولا عبرة باللفظ ولا بد ان يكون ذلك الاستحضار حاصل بالفعل
عند النطق بتكبير الاحرام ولو ذكر الالفاظ بلسانه وكانت
معانيها حاضرة في ذهنه جاز بشرط ان يكون تلك المعاني مستمرة
المحضور في ذهنه عند التلفظ بتكبير الاحرام ثم يدهل عنها
المسئلة الحادية والعشرون ما قولهم اذا بعدت المسافة بين ^{بلدين}
في رؤية الهلال فكل بلد حكم نفسه فيقول اذا راي الهلال في

البلد الشرقي الشايح من بلدان القريب منه عرضا بحيث يكون
غروب الشمس في بلدك بعد ساعة من غروبها في ذلك البلد الشرقي
فبالضرورة ان القمر يبعد عن الشمس تلك الساعة بثلاثين دقيقة
او اقل او اكثر فاذا روي الهلال في البلد الشرقي بالضرورة يجب ان
يرى في بلدك اذا لم يكن ثمة مانع فكيف اطلق القول ان لكل بلد
حكم نفسه الجواب لا نقول ان لكل بلد حكم نفسه مطلقا وكيف
والمراد من الامة عليهم السلام انه يجب الصوم اذا شهد عدلان ^{خلون} يد
ويخرجان من مصر لكن قد يقال اذا كانت البلدان التي روي
فيها متقاربة بحيث لو كانت السماء مضيئة والموانع مرتفعة
لرؤى في ذلك البلد ايضا لا تفاق عروضها وتقاربها مثل بغداد
واسط والكوفة وتكريت والموصل هكذا ذكر شيخنا ابو جعفر
الطوسي رحمه الله في المبسوط وهذا يدل على ان مع العلم بانه
متى اهل في بلد يعلم انه مع ارتفاع الموانع يجب ان يرى في الآخر
كانت الرؤية فيه رؤية لذلك الاخر اما اذا تباعدت البلدان
تباعد يزول معه هذا العلم فانه لا يجب ان يحكم لها حكم واحد
في الاهلة لان تساوي عروضها لا يعلم الا من الاصحاب الاوصاف
وارباب النجوم وهو طريق غير معلوم ولا يحصل به الوثوق فلهذا

بسم الله الرحمن الرحيم ونستعين

السؤال من الموقف الاعلى العلم الافضل الكمل العلامة العلماء القابلي والحق
كرمه الفضلاء والعروة الوثقى التي لا تمس مولانا محقق القابلي مدقق الحقايق بمر من
الشرقة سيد الشيعة خواص كتاتب العصليات رواص سعب الشكليات نجم الملة الحق
والدين عزة الاسلام والمسلمين لا زال نجم الفضل فزود حاكما لمسعودا ومقامه
وزوة الجلال محمودا ما شرق نجم ونجم شرق وبرق نجم وجم برق ان نعم وعبد بيان
هذه المسائل التي هي مباشرة الوسائل الى حصرة السما وسدرة العلى وبينها على طريقتي
الغرا كاشفا عن وجهها اعظم من الفنون كما جلايا ثمة البيان والبرهان بمونا وحا
الجفون مطهر الما طرايق مهذه السلوك مصفيا عن العلوب ومن السلوك ستر سلك
السؤال والجواب حاراه لك خزل الثواب وحمل الحرافا را الما صديق في الا
ان شاء الله فاجاب الشيخ الامام العلامة الفاضل الكامل العالم العبد الوحد السلف
مفتي الفرق ركن الشريعة نجم الدين جلال الاسلام ابو الحسن جعفر بن الشيخ السعيد العففي
شمس الدين الحسن بن يحيى بن سعيد ادام الله تعالى ايامه في الدنيا والآخرة اياه با
صورته اما بعد حمد الله على ما اخرج من عطاءه واسئل من عطاءه واصلوه على سيدنا محمد
اكرم اصفياء واعظم انبياء وعلى افضل خلفائه واكمل اوصيائه وعلى الطاهرين من
واسائه فاني محب عما سال الامام الفاضل الكامل المحقق المدقق سديد الدين
عمود بن الامام الكامل زين الدين الحواري سجع الله عليه شمول الائمة وعموم بغيانه
وامتعا بامتداد بقاءه واسظام اعلاء باع رحمه في ايراد المسائل مقتضيا
الفاط فانها عقايل الفضائل المستقلة ما قور فيلن باع عقار الى اجل مستحق شرط
ان يرد الثمن في اليوم الذي يقضى به الاصل المضروب وكان عليه ان يرد ذلك العقار
فلو اتى البايع بالثمن من حلول الاصل المحجب عن المشتري ان ياقض الثمن ويرد العقار

وهل هذه الصورة هي مع الوفا الذي في الكتب مسطور او هل فيه وبين مع الجار فرق فان
شرط المشتري على البايع ان يرد العقار الى اخويوم من الاجل المضروب يصح منه الشرط ويجوز
البايع ان يصير الى ذلك اليوم ام لا فالمسئول ان بين ذلك باينا سافعا منقصرين على جود
او نعم الجواب يجوز ان يشرط البايع مدة الجوار للفسخ واعادة الثمن بحيث يكون
لكل المدة طرفا للخيار ويجوز ان يعين لرد الثمن واستعادته المبيع وقتا معينه بحيث يخص الخيار
بذلك الوقت حسب ويدل على جواز الاول انه بيع يتعلق بمصلحة الما صديق ولم ينسج
ففي العمل به بحسب المالك المصلحة وما رواه سعيد بن سيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال
قلت نبيع على اهل السواد ونؤخر المال الى سنة ونحوها ويكتب لنا الرجل كتابا ما عا
داره او ارضه ونفقه ان جاء بالثمن الى وقت مساهمته ان زد عليه الشرا فان جاء الوقت
ولم يأتنا بالدراسم فقلنا قال اري انه لك ان لم يفعل وان جاء بالمال للوقت فرد عليه روا
استحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بهذا ان جاء بعقبتها الى سنة وما عليه
هذه ايدل على انه جعل السنة طرفا للخيار وانه جعل السنة عامه لنقضاء الخيار واما الصورة
فان شرط رد الثمن واعادة المال في اخويوم من سنة او في العاشر مثلا بحيث لا يكون له رد
الا في ذلك اليوم فهو ايضا جائز لانه شرط مباح ليس لما في بعض الدليل مثبت عملا بقوله
السلام المؤمن عند شروطهم بقي الصورة اذ اتى البايع بالثمن في اى وقت كان من السنة
وحسب المشتري قبضه منه واعادة المبيع وفي الثانية لا يجب قبض الثمن ولا الاعادة الا
في ذلك الوقت بعينه والظاهر ان الصورة الاولى هي التي رويها في كتب الاصول المستقلة
الثانية ما قوله فيمن سعى باخر الى حاكم جاري بان له مالا او عنده وديعة فاحداهما الظالم
استعانه ولم يتمكن المظلوم من مطالبة الظالم الى الزام الساعي ام لا وان كان من مطالبة الظالم
اكون مخيرا في مطالبة ايها شاء وهل من كون الظالم كافرا او مسلما فوق الجواب لا يبين
الساعي المال بل ضمانه مختص بالظالم العاقل لانه ما سار عصبه وعلى اليد ما افدت

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

السؤال من الموقف الاعلى العلم الافضل الاكمل العلامة العلماء الدقايق والالح
كرمه الفضلاء والعروة الوثقى التى لا تمسى مولانا محقق الدقايق مدقق الحقايق مبرر من
الشرعية سيد الشيعه خواص كتاب العصليات وواحد سبب المشكلات نجم المله الحق
والدين عزة الاسلام والمسلمين لا زال نجم الفضل فزدد حاكما له مسعودا ومقامه
درؤة الجلال محمودا ما شرق نجم ونجم شرق وبرق نجم وجم برق ان نعم ولعمد بيان
هذه المسائل التى هى مباشر الوسائل الى حصر السما وسد العلى وبينها على طريقتيه
الفرا كاشفا عن وجهها اعطى من الطون كما جللها ثم البيان والبرهان عيونها
الجفون مظهر الما طرايق مهمل السلوك مصفلا عن العلوب دين السلوك مسترسلا
السؤال والجواب حاراه لك خربل الثواب وحمل الحرافا رالمسا صدق فى الا
ان شاء الله فاجاب الشيخ الامام الفاضل الكامل العالم العبد المودع السلف
مفتى الفرق ركن الشريعة نجم الدين جلال الاسلام ابو الحسن جعفر بن الشيخ العفقيه
شمس الدين الحسن بن يحيى بن سعيد ادام الله تعالى ايامه فى الدنيا والآخرة امالها
صوره آما بعد حمد الله على ما اخرج من عطاءه واسئل من عطاءه ولصلوه على سيدنا محمد
اكرم اصفياء واعظم انبياء وعلى افضل خلفائه واكمل اوصيائه وعلى الظاهرين من
واسائه فالى محب عماسال الامام الفاضل الكامل المحقق المدقق سيد الدين
عماد بن الامام الكامل زين الدين الحواري سجع الله عليه سؤل الاله وعموم بغيانه
وامتعا بامتداد بقاءه واسظام اعلمه بايع رحمه الله ايراد المسائل مقتضيا على
الفاظ فانها عقايل العفائل **السؤال** ما قوله فليكن باع عقارا الى اجل مستحق فشرط
ان يرد الثمن فى اليوم الذى يقضى به الاصل المضروب وكان عليه ان يرد ذلك العقار
فلو اتى البايع بالثمن قبل حلول الاجل يجب على المشتري ان يافض الثمن ويرد العقار له

وهل هذه الصورة هى مع الوفا الذى فى الكتب مسطور او هل فيه وبين مع الخيار فرق فان
شرط المشتري على البايع ان يرد العقار الى اخر يوم من الاجل المضروب الباع منه الشرط ويجب على
البايع ان يصير الى ذلك اليوم ام لا فالمسؤل ان بين ذلك بائنا سافعا غير متقصرين على مجرد
او نعم **الجواب** يجوز ان يشرط البايع مدة الخيار للفسخ واعادة الثمن بحيث يكون
لك المدة طرفا للخيار ويجوز ان يعين لرد الثمن واستعادته المبيع وقتا معينه بحيث يخص الخيار
بذلك الوقت حسب ويدل على جواز الاول ان يبيع بعتق بصلحه الماسع ولم يشرع منه
ففي العمل به بخصلا الملك المصلح ومارواه سعيد بن سيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال
قلت ببيع على اهل السواد ونواخر المال الى سنة ونحوها ويكتب لنا الرجل كتابا ببيع
داره او ارضه ونفقه ان جاء بالثمن الى وقت مساو بينه ان رد عليه الشرا فان جاء الو
ولم ياتنا بالدراسم فقولنا قال ارى انه لك ان لم يفعل وان جاء بالمال للوقت فرد عليه ردوا
استحق من عماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بهذا ان جاء ببيعتهما الى سنة رد ما عليه
هنا يدل على انه جعل السنة طرفا للخيار وانه جعل السنة عامه لانقضاء الخيار واما الصورة
فهو ان شرط رد الثمن واعادة المال فى اخر يوم من سنة او فى العاشر مثلا بحيث لا يكون له رد
الا فى ذلك اليوم فهو ايضا جائز لانه شرط مباح ليس لنا فى المعنى الذى ثبت عملا بقوله
السلام المومنون عند شروطهم بقى الصورة اذا اتى البايع بالثمن فى اى وقت كان من المدة
وحجب على المشتري قبضه منه واعادة المبيع وفى الثانية لا يجب قبض الثمن ولا الاعادة الا
فى ذلك الوقت بعينه والظاهر ان الصورة الاولى هى التى رتبها فى كتب الاصحاب **مسئلة**
الثانية ما قوله فليكن باع عقارا الى اجل مستحق فشرط
استعادته ولم يمكن المظلوم من مطالبه الظالم الى الزام الساعى ام لا وان كان من مطالبه الظالم
ايكون مخيرا فى مطالبته ايها شاء وهل من كون الظالم كافرا ام مسلما فرق الجواب لا يمتنع
الساعى المال بل ضمانه فخص بالظالم العاقل لانه مساسه عصه وعلى اليد ما اخذت

ولا فرق في ذلك بين كون الظالم كافرا او مسلما لان سبب الضمان بينهما واحد وهو العيب
 عدوانا **السؤال الثالث** لو اشترى ثوبان في اطلاق بهيمة لسالة او في النصف فيها
 بغير اذن مملكت لصاحبهما ان يطالب بكل واحد منهما نصف الثمن او يطالب بهما
 بزيادة عن الاخر او يطالب بهما شاء تمام الثمن الجواب اما اذا اتفقا بما قال الضمان
 عليهما بالسوية وليس له مطالبة احدهما بالثمن تاما ولا مطالبة احدهما بزيادة عن الاخر
 لان الاتفاق سبب للضمان وقد اتفقا فيه فبذلك التام في الدماء ولو تصرفا فيها
 من غير اذن المالك فتعسف في يد ما يحاسبهما او كما نه ثلث او سبب من قبل الله
 فلذلك الزامهما بثلث واحد وله الزام من شاء منهما بجدة الثمن فلان العيب سبب في
 الضمان ومى متحقق في كل واحد منهما اما الزامهما فليست وهما في سبب الضمان واما
 الزام من شاء منهما بجدة الثمن فلان العيب سبب في الضمان ومى متحقق في كل واحد منهما
 فيعلق بالضمان ثم ان احدهما فلا بحث وان اخذ من احدهما بجدة الثمن رجع الى اخذ
 منه على الاخر بالنصف لو انفرد احدهما بالعصب ثم عصبه اخر فالنصف فان الاول
 عزم لصاحبهما رجع على الاخر **السؤال الرابع** اذا اشترى المعصوب مع غيره
 فقد اورد الاصحى في الكتب اذا اخذ المعصوب لم يرجع على المشتري بثلث
 على الغاصب بل يجب للغاصب ما اخذه ويجب رده على المشتري الجواب لا يحل
 للغاصب التصرف فيه ولا يملكه ويجب رده على المشتري اما انه لا يحل فلعوله تعالى ولا
 تاكلوا اموالكم بكم باطلا ولما رواه سليمان بن يسير الهذلي عن علي عليه السلام
 من تناول الدخا من عرصة ملك ومول العسكر عليه السلام لا يحل مال امرئ مسلم
 الا تمسك بنفسه لا خير في شيء احده حرام ولا يحل استعماله واما انه يجب رده مع بقا
 عيبه او استعادته من المعصوب العين المعصوبة وليس له شيء فلان العقد لم
 يفسد الملك لانه فاسد فيبقى على الملك المشتري فيكون له انزاعه لعوله عليه السلام

الناس سيطون على اموالهم ولعوله عليه السلام لا يحل مال امرئ مسلم الا تمسك بنفسه ولعوله
 عليه السلام حرام كله ماله ودمه وعرضه لا يقال علم المشتري بالعيب مع ابتياعه لانه لا يفسد
 لان منع الملازمة لانه نقول التسليم ليس على الاطلاق بل في مقابل العوض المحرم كان المشتري
 المحرم مع معرفته بالتجويم لا يكون سببا للثمن وكذا اكل محرم مع علم المشتري بحرمة ما ولو قيل
 لو كان تصرف البائع في الثمن حراما لكان للمشتري الرجوع فيه لانه يجب من وجهين احدهما
 وهو الحق التزام ذلك فان الدلالة على المبيع من استعادة الثمن مفقودة والذي ذكر
 هذا من الاصحى ان ثلثه مجزئ ما ذكره من حجة عقلية او نقلية ومع خلو
 ذلك من الحجة ومن النقل عن الاثر يكون الحكم بمخارفة فالتسليم لا يقتضيه الاصل
 اول من ابتاع الواحد والحصة من الاصحى من غير توقف على حجة ان ان سلم جدا انه
 لم يرجع لم يلزم الا باق الاحتمال ان يكون المنع من استعادة الثمن عقوبة للمشتري وهذا ان
 ثبت حجة بالمنع من الاستعادة ثم نقول المنع من استعادة الثمن التالف في اليد
 البائع بعد استعادة العين المعصوبة لا يقتضي المنع من استعادته مع بقاء فعل المنع
 مع تلفه بمعنى ان المالك اذا رجع العين المعصوبة من المشتري لم يلزم البائع اعادته
 الثمن عوض عن الثمن بعد تلفه لانه قبضه عن اذن المالك اما اذا كانت العين فاسدة
 فليشترى انزاعها لانه عين ماله **السؤال الخامس** للمرأة ان تمنع عن الزوج قبل
 الدخول حتى يقبض مهرها كمالا فاذا انقضت مدة في امتناع هل يجب على الزوج النفقة
 لها في تلك المدة ام لا الجواب في هذه المسئلة خلاف واكثر الاصحى ان لها
 ان تمنع حتى يقبض مهرها وقال الشيخ ابو جعفر الطوسي رحمه الله في المبسوط يجب
 عدل ويا من الزوج بتسليم الصدق اليه فادسه امره بتسليم نفسها وقول الاول
 فعلى الاول ان كان الزوج موسرا لم يسقط نفقتها لان دفع المهر واجب عليه وهو على
 فيكون مكنة من نفسها لانه علق بتسليم على ما هو واجب عليه وهو مكنة من يكون

الاحلال بالاستسقاء من طرفه لا من طرفها فلا يسقط نفقته وان كان عاجزا فلا نفقة ^{نفا} ^{ممكنة}
ووجوب النفقة مشروط بالتمكين وعلى القول الثاني ان امتنع من تسليمه الى العدل مع العدة
فلها النفقة لان مع الاستسقاء منه وان سلم فامتنعت حتى يعرض فلا نفقة لاهلها ^{بما}
مسند ^{اورد} الاصحاب انه يجب لكل طواف ركعتان ثم قالوا ان فعل الطائفة
ثمانية اشواط ثم ذكر اضاف اليها ستة اخرى ليكون له طوافان فكيف هذا وعليه لكل
طواف ركعتان اصيل بعد ذلك اربع ركعات ام ركعتين ام يسقط عند الركعتين للطواف
الاول الجواب العمل على ان الزيادة في الطواف الواجب عند ابطاله وسهوا لا يبطله
فاذا طاف ثمانية اشواط سهوا اتمها ستة فاذا اكمل اربعة عشر فهو بالخيار ان شاء اربع
ركعات لكل طواف ركعتان وان شاء صلى ركعتين للطواف الاول ثم سعى فاذا اكمل
سعى رجع الى المقام فصلى فيه ركعتين للطواف الثاني يدل على الاول رواية ابي هاشم
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي فطاف ثمانية اشواط قال ان ذكر قبل
ان ياتي الركن فليقطع وقد اجزأ عنه وان لم يذكر حتى يبلغ فيتم اربعة عشر شوطا ويصل
اربعة ركعات ومثله روى معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان عليا طاف
ثمانية فراد ستة ثم ركع اربع ركعات ويدل على الثاني رواية زرارة عن ابي جعفر عليه
السلام قال ان عليا عليه السلام طاف طواف الفريضة ثمانية فركع سبعة وهي عن واحد وصلى
اليسته ثم صلى ركعتين خلف المقام فلما خرج الى الصفا والمروة فلما فرغ من السعي منها
رجع فصلى ركعتين والعمل بالخيار اولى لان منها تفصيلا **مسند** ^{الاصحاب} اذا كانت الركوة
بعد اخراج المون فاي فرق بين ما سعى بالغرب والد والى وما سعى بالسج ولم يصل
هناك ومنها العشر بعد اتمام اخراج المون العروب والد والى متاويان هل ينال الى
الفرق سبيل سوى بعض الظاهر **الجواب** لا ريب ان مسند الفرق النصوص الشرعية لكن
المختار ان التعريف يلزم مواضع الكلفة فان اخراج مؤخر النواحي لا يدخل كلفه فان اخراج مؤخر

لا صلاحها وذلك مشقة مفردة بها صاحب النافع يكون التخييف في قدر الواجب في النفا
لما حمله صاحب النافع من العدل وتول الاصلاح والاحتياج الى المساعدين الذين لا يحتاج
اليهم في المساجد **مسند** ^{الثاني} هل يحرم على الحب والحياض قراءة السور الاربع
التي فيها الغرايم او يحرم عليها قراءة موضع السجود فان كلام المرتضى يعوجج منه ان الحرم عليهما
قراءة مواضع السجود وكلام غيره على الاطلاق **الجواب** اما قول الاصحاب فغير صحيح
قراءة السور باجمعها قال المعين رحمه الله في المغنفة ولا بأس ان يقرأ من سور القرآن
ما شاء منه وبين سبع ايات الا اربع سور منه فانه لا يقرأ احدا حتى يظهر وقال في كتاب
الاعلام فيما يحل للحياض والنفساء والحب النفقة الامامية على ان لم نذكرنا ان يقرأ
من القرآن ما شاء منه ويصح سبع ايات ^{سور} فانه لا يجوز ان يقرأ منها شيئا الا وهو
على خلاف حاله من الحديث واشتغاله الى الطهارة وهي سورة لقمان وحمل سجدة والنجم و
اقرا باسم ربك قال المرتضى في المصباح وله ان يقرأ من القرآن ما شاء سوى السور
تفصير فرائيم السجود وهذا صريح بالمنع من السور اجمع فكل موضع يكون لفظه محتملا يحل على هذا
مسند ^{الثاني} اذا امره بالخروج الى السجدة فليقرأ في الغنم حاجته له والمساوئ ^{فان} ^{تقصير}
اذا الى الظالم الى الخروج الى السفر بان قيده واسره ومدهه بالقتل هل عليه قصر الصلاة
والصيام ام لا وهل فرق بين ذلك وبين ما اذا امره بالخروج الى السجدة فليقرأ في الغنم حاجته
له ولمساوة مسافة التقصير فانه قد قيل يجب عليه التقصير في ذلك ام لا **الجواب**
نعم يجب عليه التقصير في كل واحد من الفرضين وليس بينهما فرق في وجوب وان لا يمكن
من القصر لكن لا يشترط في الاول ان يعلم او يغيب على ظنه ان المعية له قاصدة مسافة وان
لا يمكنه من المفارقة ولولم يحصل ذلك في نفسه وجوز اطلاقه من دون المسافة او اهل ^{الغزار}
فانه لا يجوز له التقصير على هذا التقدير ولو تخطى ذلك لم يفرق لان شرط التقصير المسافة
وكما قاله مع شك حاربه محرم من مع عبد الباقي او بعير اشار **مسند** ^{الثاني} ^{العاشرة} اذا كان

الطريق مخوف وخرج الى بعض مشايخه الائمة عليهم السلام او الحج هل عليه الاتمام او القصر وهل
 ذلك سفر معصية ام بغير ذلك نعم المسافر وقصده فانه ان قصد الطاعة في ذلك سفر كان
 طاعة وان كان قصد المعصية كان سفره معصية ام بعكس ذلك الامر ان يقصد الطاعة
 وان يكون الطريق غير مخوف حتى يكون سفر طاعة **الجواب** لا يجوز السفر مع ظهور اماره
 الخوف مثل الخوف من القتل او الحراج او الحرق او الاضرار او الاضرار الذي يخشى تلفها
 ولو سافر في الحال هذه كان عاصيا وكان السفر معصية وكان له الرجوع وان قصد الطاعة
 لم يخرج السفر به كك عن كونه طاعة ولا يصح قصد التطوع به او التحريم من الضرر المظنون واجب
 فكيف ما يعلم فاذن لا يحسن السفر من كونه معصية الا مع غلبة الظن بالامن وكذا غير مرجح
 اما كونه طاعة فليس شرط في التقصير بل يكفي كونه مباحا ليس يقبح **مسألة الحادية**
 الفقهاء الشيعة والعلويين عند مسائل حاجتهم ان يأخذوا من سهم الامام قد رحلتهم
 افتونا في ذلك شيعين الكلام فيه **الجواب** مقتضى الدليل بحريم ذلك لانه تصرف في الغير
 وهو من عطف او شرعا وروى ابو بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعت يقول من شترى
 شيئا من الخس لم يدره شترى ما لا يجل له لكن ترك العمل بالظواهر المانعة من التصرف في
 مال الغير باروى من ابا جعفر المناكح والمناجرو والميراث ومعنى المناكح ان يشترى الانسان امه
 او زوجها وفيها الخس او ميراثا ما لم يغير ان يعقبا الفارمون يقول انه على ما روى في
 يجل للمؤمنين وطهرها وان لم يودحها لسط منكم ام او لا فاتفق الاصحاب واما ما روي
 فيما روى ابو جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأل رجل عن الزوج فقالت انك
 بشرها امراة بزوجها او ميراثا نصيبه او تجارة فقال هذه شيعتنا حلال النساء
 منهم والغائب والميت والحج ومن لم يولد منهم الى يوم القيمة فهو لهم حلال اما والله لا يكل
 الا لمن حلاله لا لعل قد ورد ما يعارض ذلك مثل قوله ما يصعابكم ان كلناكم ذلك اليوم
الجواب اترجم بجانب الخطر علما بالادلة القاطعة المعاصرة والعلة المانعة من التصرف في مال الغير

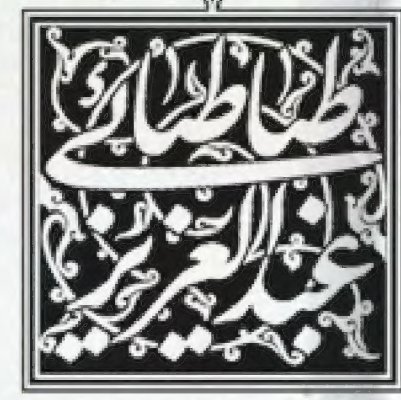
ولم يجز

الارض صامته ويجعل الاذن على ما اتفق الاتفاق عليه في المناكح والمناجرو والميراث ولو صولنا
 قلنا الاذن في الاحرار الى سرون اليها مختص باذن ذلك الامام في ذلك الوقت كما
 طهرها واما فقراء الهاشبيين المستحقين للنفق فاذا لم يحصل لهم قدر الكفاية من مستحقهم
 حاز ان يتم لهم وهذا اختيار الشيخ المفيد رحمه الله في الرسالة العروة واما الاكثر من فقرا
 بالمنع ويدر على ما احرمه روى عنه حماد بن عيسى قال روى له بعض اصحابنا ذكره عن
 المعتمد الصالح وساق الحديث حتى انتهى الى قوله يقولون لم يعمهم على الكفاية والسعة
 ما يستعينون به في شئهم فان فضل منهم شئ فهو للوالي وان عثر كان على الوالي ان ينفق
 عن عهده بعد ما يستعينون به وان ما صار عهده ان يموئهم لان له ما فضل عنهم وعند هذا
 اقوال اذ اثبت وجوب الاتمام على الوالي فعند عدم مواله في ايدينا من دراري حتى
 الحاكم عنه بطريق النيات لانه حق وجب في ماله فضي النيات في اخراج **مسألة الثانية**
 لا يجوز لنا ان نشترى بسبب الظلم فلو وقع في ايدينا من دراري حتى تسمى اما بان الجائز
 الظلم الى الخروج معهم الى اعاده من شئ شئ ومحاربتهم او حاربناهم على وجه الدفع
 عنا انكم حينئذ واصل لنا ان نسهم وننتفع بهم وباموالهم **الجواب** نعم يجوز الاشياء
 باموال اهل الجوب سبب دراريهم وملككم كيف امكن وصول ذلك اليه الا في الزمان
 المهادرة انهم في الحقيقة في لنا فوصل المسلم اليكم كوصول الى الاشياء المباحة في الال
 مثل الكلا والماء **مسألة ثالثة** شر اذا كان على الانسان دين وليس ما يقضى به ذلك الدين
 ايج عليه كسب يقضى به ذلك الدين ام لا **الجواب** لا يجز عليه اكتب ما يقضى به الدين بل
 اما ان لا يجز فلان وجوب قضاء الدين مشروط بالتمكن منه فلا يجز عليه بحصول شرط الوجوب
 كما لا يجز عليه اكتب النصاب للزكاة والاكساب الزاد والراحت للزكاة فانما يجز عليه بحصول
 ما لا يتم الوجوب الذي يشترط وجوبه ووقف ابقاء على ذلك الشرط كالطهارة للصلاة
 واما ان يجز فلا نسعى لتفريع الوجه الذي من الاستغفار بالغير **مسألة رابعة** شر اذا

جرح مكلف بحيث اشر فيه لك على الهلاك انه ان سبب حق الدين والقصاص من ذام لا
ان ومب ومات بذلك الجرح هل للورثة المطالبة بذلك ام لا وكذا الواو ص لا يطالب بالدية
والقصاص للورثة مطالبة ذلك ام لا ولن لم يكن بهم ذلك بعد الدية من الثلث ام لا الجواب
نعم يصح سبه العصاص ودية الجرح وانفس ويكون ذلك ابراء لانه حق ثابت للمجني عليه
ولو مات من الجرح بعد سبه ودية الجرح او قصاصه كان للوارث ان كان عمدا ان يقتل
انفسه خاصة بعد ان يدفع الى الجراح دية الجرح الذي ابراه الميت منه والورثة المطالبة
بعصاص الجرح ولا بدية مع ابراء الجرح للجراح ولو ادعى بذلك وصحت الوصية وعبرت
الدية من الثلث ولم يكن في ذلك للورثة اعتراض **مسألة** اني عشر اذ لم يعلم ان عليه
قضاء صلوة واجبة وتوضأ قبل الوقت بنية الوجوب لا قبله ثم حاملا بان ذلك لا
يجوز وخرج الوقت فعلم انه كان عليه القضاء وعلم ان الوضوء قبل الوقت بدون ان يكون
عليه القضاء لا يصح الحجب اعادة ملك الصلوة ولو كان عليه القضاء لكنه لم يعلم ذلك
كان فرضه ان يتوضأ بعد دخول الوقت بنية الوجوب لا قبله ام لا يجب عليه قضاء ذلك
وان اتم ركعة عشر سنين بانه كان يتوضأ للصلوة الواجبة الموقوفة قبل وقتها ويؤى
الوجوب ولم يكن عليه في الظاهر قضاء حاملا بان ذلك لا يجوز مع انه كان قادرا على ان
يعرف فيه علمه احس عليه قضاء تلك الصلوات كلها ام لا يجب الا قضاء اول صلوة
ويصح الباقي **الجواب** الذي يظهر لي ان نية الوجوب او الذنب لم يشترط في صحة
الطهارة وانا يقتصر الوضوء الى نية التوبة وهو اختيار ابي جعفر الطوسي رحمه الله عليه رحمه الله
في النهاية ونية الدخول به في الصلوة وموختار السيد المرتضى وان الاطلاق بنية الوجوب
ليس مؤثرا في بطلانه ولا اضافتها مفرقة ولو كانت غير مطابقة لحال الوضوء في وجوبه ونية
وما يقول المتكلمون من ان الارادة تؤثر في الفعل وقبحه واذا اذن الوجوب الوضوء وب
فقه قصد ايقاع الفعل على غير وجه كلام شعري ولو كان له حقيقة لكان الناقص محطيا في نية لم

يكن اليه محجة لموضوء عن التوب به ولا عن القصد الكسبة فاذا سقطت تلك
الغرض كلها وتصح الصلوات بتلك الطهارة على التقديرات **مسألة** عشر
لو احتم صومه في شهر رمضان ولم يغتسل من جنابة الى الليل هل يجب عليه قضاء
ذلك اليوم ام لا **الجواب** لا يجب عليه القضاء لان الاحتلام غير مقصود فلم يؤثر
في الصوم والبقاء على الجنابة بعد انقضاء الصوم غير مؤثر فيه عملا بالاصل
مسألة السابعة عشر هل يجوز سبه ام الولد ام لا **الجواب** لا يجوز سبه ام الولد
ولا الوصية بها ولا غير ذلك من وجوه الاشغالات مادام ولد باقيا الا كالميت
في ثمن رقبته اذ لم يكن وفا الامنها ووجه المنع اجماع المسلمين فانهم لا خلاف
بينهم فيه ولا جاز مهنا جاز للمستوجب سبها وهو منى بالاتفاق **مسألة** عشر
كيف حكم الشك في صلوة الايات وهل من عشر ركعات ام كعتان
الجواب اعلم ان الركعة مقولة بالكثر اك على المرة الواحدة من الركوع كما طلعت
الواحدة والركعة الواحدة الركوب وعلى مجموع الركوع والسجود وليس من العبد
ان يقع الشئ الواحد على المركب وعلى بعض اجزائه ويدل على ان الركوع في صلاة
الكسوف سبي ركعة وجود ذلك في كتب فقهاءنا عند البعض المتأخرين ولا عبرة
بانفاده ويدل ايضا على تسمية الركوع من صلاة الكسوف والايات ركعة
زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لا سائاه عن صلاة الكسوف ركعة
فقال عشر ركعات بربع سجدة ومثله روى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال صلاة الكسوف عشر ركعات بربع سجدة ومثله روى بن اذينة عن ابي
عنه عليه السلام قال الكسوف والايات عشر ركعات بربع سجدة وقال
المرتضى في الناصرات وقد قال ان ص الكسوف عشر ركعات فقال المرتضى
عندنا انها عشر ركعات فخالف في العبارة وهذه تدل على تسمية الركوع الواحد

ركعة اما الشك فان كان بين الركعة الاولى المستند على خمس تكبيرات وبين الثانية المستند
على الاربع نطقت الصلوة لان الركعتين لا يحملان التمام كصلوة الصبح والسفر اما لو كان الشك
في الركوع الواحد وان سمي ركعة فان كان شكه وهو في محله لم ينتقل الى القراءة التي بعده وان
كان انتقل ولو الى القراءة وشك بني على انه ان لم يؤثر الشك كافتائه في الشك في
الركوع في الفرائض الخمس **سنة ثمانية عشر** اذا كان على الموروث دين وكان بعض
الورثة حاضرا او كانوا حاضرين وابتدى بعضهم بجواب الغريم فصالح على عقار تساوي بين
وحكم القاضي بذلك واشتت صحة ومعت على ذلك مدة بعد علم باقي الورثة بذلك او
سلوهم بحكم المدة اللهم ان يعولوا كس سعد الدين من اموالنا ولا رضى ملك الصلح وهل
لم ان يطالبوا بالعقار والارتفاع من مصادره **الجواب** نعم اذا كان العقار مالمعه الورثة
وهو حصه كان لكل منهم ان يطالب حصه من المصالح وان يطالبوا بالتام لان الصلح
عيسى على الساكت وان حضر ولا يضمن حكم القاضي عليهم ولو تطاولت المدة الا ان يكونوا
امنعوا من تسليم الدين فقصى القاضي للعرم فانه يضمن عليهم باعتبار الحاكم لا باعتبار صلح
المصالح **سنة ثمانية عشر** المعبر في النية استحضار صورة الالفاظ المذكورة في المكتبة
الذين ام استحضار العلم بمعانيها والعقد الى ذلك مثلا لعرض رابعه ملك
الصلوة والوجوب والذب والاداء والقرب سوار تقدمت تلك المعاني او تأخرت في استحضار
في الذهن ام استحضار صورة تلك الالفاظ مرتبه ولو ذكر الالفاظ المذكورة في المكتبة
باللسان مع استحضار معانيها في الذهن فاصد الى ذلك ايضاح **الجواب** استحضار
المعاني الاربع لا الالفاظ وهو ان تعقد الصلوة المعينة ويستحضر كونها واجبة وكذا الباقية
ولا عبرة باللفظ ولا بد ان يكون ذلك الاستحضار حاصلا بالفعل عند السقوط بكتيرة الاحرام
ولو ذكر الالفاظ لم يان وكانت معانيها حاضرة في ذهنه حاشا بشرط ان يكون ملك المعاني مستمرة
الحضور في الذهن عند التلفظ بكتيرة الاحرام لم يذبل عنها **سنة ثمانية عشر** قوله اذا



بنياد محقق طباطبائي

بعدت المسافة بين بلدين في روية الهلال فكل حكم نفسه فيقول اذا راي الهلال في البلد
الشرقي الشاع من بلدك القريب منه عرضا بحيث يكون غروب الشمس في بلدك بعد
ساعة من غروبها في ذلك البلد الشرقي فبالضرورة القمر بعد عن الشمس الساع
ثنتين او اقل او اكثر فاذا راي الهلال في البلد الشرقي فبالضرورة يجب ان يرى
في بلدك ان لم يكن ثم مانع فكيف اذا اطلقوا القول بان لكل بلد حكم نفسه **الجواب**
لا يقول ان لكل بلد حكم نفسه مطلقا وكيف والمدى عن الائمة عليهم السلام ان يجب الصوم
اذا شهد عدلان به خلافا من مصر كمن قد يقال اذا كانت البلدان التي
راى فيها متقاربة بحيث لو كان السما مصممة والموانع مرتفعة لراى في ذلك البلد ان يقال
عروضها وتعارفها مثل بغداد وواسط والكوفة ومكرب والموصل بمكة اذ كرشي ابو
جعفر الطوسي رحمه الله في المبسوط وهذا بذلك على ان مع العلم بانه من اهل في بلد يعلم
انه مع ارتفاع الموانع كما ان راي في الاخر كانت الروية فيه روية لذلك الاخر اما اذا
تباعدت البلدان تباعد ايزول مع هذه العلم فانه لا يجب ان يحكم لها حكم واحد في الاهل
ان تساوي عروضها لا يعلم الا من اصحاب الارصاد واصحاب النجوم وهو طريق غير معلوم
ولا يحصل به الوثوق فلهذا لا يعمل به **سنة ثمانية عشر** الجواب اذا اباة الحر محمد ثم
صار خلا يكون طاهره ام لا واذا امرت الحر بالخل ما حكم وما ذكره ابن ادريس رحمه الله
عليه معول **الجواب** الاخر بها لا يظهر بالاعتقاد والى حال هذه لان نجاسة الكافر
اعلقت في الحكم من نجاسة الحر لان العصاة اذا نجس ان صار خائما انقلب خلا طهر ولا كذا
لونجس العصاة بقاء الكافر ثم صار خلا فانه لا يظهر فعرف ان الانقلاب يظهر بقاء
الحر اجماعا فيكون ماعده النجاسة الحرامه والحر اذا امر بالخل لم يظهر وهذا قول علم
الهدى ذكره في الاستصحاب لان عند طاقه الحر الخلل ينجس الخلل قبل الانقلاب مالا فاه
الحر ينجس في النجاسة لانه لم يوصل له حاله مطهرة وقال الشيخ ابو جعفر الطوسي في النهاية

